

Distr.: General
6 August 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 22 (أ) من جدول الأعمال المؤقت *

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة: متابعة
مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

تنفيذ تدابير الانتقال السلس وفعاليتها وقيمتها المضافة ودعم الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بالقرار 242/73، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السادسة والسبعين تقريراً مرحلياً عن تنفيذ تدابير الانتقال السلس وفعاليتها وما تقدمه من قيمة مضافة، يتناول كلا من البلدان التي هي في سبيلها إلى الخروج من فئة أقل البلدان نمواً والبلدان التي رُفع اسمها منها حديثاً، ويشمل تدابير الدعم الجديدة والمخصصة المراد بها مساعدة البلدان التي رُفع اسمها من هذه الفئة في الماضي قدماً على مسار التنمية والمبادرات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة لدعم البلدان خلال عملية رفعها من فئة أقل البلدان نمواً.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/150

020921 300821 21-10798 (A)



أولا - مقدمة

- 1 - يصادف مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، الذي سيعقد في الدوحة، قطر، في الفترة من 23 إلى 27 كانون الثاني/يناير 2022، الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء فئة أقل البلدان نمواً. وتعرّف البلدان في هذه الفئة بأنها بلدان منخفضة الدخل تعاني من عوائق هيكلية شديدة الوطأة في مجال التنمية المستدامة. ومن بين 25 بلداً من أقل البلدان نمواً في عام 1971، نمت الفئة لتضم 50 بلداً في عام 2003. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، انخفضت العضوية في فئة أقل البلدان نمواً إلى 46 بلداً. والبلدان التي رفعت من الفئة هي فانواتو (2020)، وغينيا الاستوائية (2017)، وساموا (2014)، وملديف (2011)، وكابو فيردي (2007)، وبوتسوانا (1994).
- 2 - وخلال العقدين الماضيين، خفضت أقل البلدان نمواً من حدة الفقر ونفذت بعض التغييرات الهيكلية. بيد أن الفجوة بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى لم تضيق بما فيه الكفاية تقريباً، مما يؤكد أن أقل البلدان نمواً لا تزال تواجه عقبات أشد في طريق النمو المستدام مقارنة بالبلدان النامية الأخرى.
- 3 - وبانتهاء عقد برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً للفترة 2011-2020، كشفت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عن نقاط الضعف التي طال أمدها في أقل البلدان نمواً، وهي تعرض المكاسب الإنمائية لتلك البلدان للخطر مع استمرار تفشي الجائحة على نطاق العالم.
- 4 - وخلص الاستعراض الذي تجريه لجنة السياسات الإنمائية كل ثلاث سنوات لعام 2021، استناداً إلى بيانات إحصائية للفترة من 2017 إلى 2019، إلى أن عدداً متزايداً من أقل البلدان نمواً قد سجل تقدماً ملحوظاً بحسب معايير الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً، مما جعلها مؤهلة للخروج من الفئة.
- 5 - ويحلل هذا التقرير التطورات الحديثة العهد في عملية الرفع من القائمة وسبل دعم البلدان التي تُرفع من القائمة والتي رُفعت منها بالفعل في مسارها صوب تحقيق التنمية المستدامة⁽¹⁾. كما يتتبع التقرير التقدم المحرز في تنفيذ تدابير الانتقال السلس وفعاليتها وقيمتها المضافة، أي توسيع نطاق الدعم المقدم لأقل البلدان نمواً لفترة محدودة بعد خروجها من القائمة، بما في ذلك المبادرات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة لدعم البلدان في أثناء رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً.

ثانياً - التقدم نحو الخروج من القائمة في عالم يكتنفه عدم اليقين

- 6 - يحق لأي بلد أن يُرفع اسمه من قائمة أقل البلدان نمواً إذا استوفى معيارين من معايير الرفع الثلاثة في استعراضين متتاليين من الاستعراضات التي تجريها لجنة السياسات الإنمائية كل ثلاث سنوات. وتتعلق المعايير الثلاثة بما يلي: (أ) نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي؛ (ب) الدليل القياسي للأصول البشرية؛ (ج) مؤشر الضعف الاقتصادي⁽²⁾. واستناداً إلى معيار الدخل وحده، يمكن أيضاً أن يكون البلد مؤهلاً للرفع من القائمة عندما يسجل مستوى من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي مرتفعاً بما فيه الكفاية يبلغ ضعف عتبة الخروج، إذا اعتبر مستوى الدخل هذا مستداماً، مع استمرار انخفاض الأصول

(1) للاطلاع على التقرير السابق للأمين العام عن هذا الموضوع، انظر A/73/291.

(2) للاطلاع على وصف لهذه المعايير الثلاثة، انظر الموقع الشبكي لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في الرابط www.un.org/ohrlls/content/ldc-category.

البشرية والضعف الشديد. وفي استعراض عام 2021، حددت عتبة الرفع من القائمة بمبلغ 1 222 دولاراً، وحددت عتبة الرفع على أساس "الدخل فقط" بمبلغ 2 444 دولاراً. وتحدد العملية الموحدة المبينة في قرار الجمعية العامة 209/59 فترة ثلاث سنوات بين استيفاء معايير رفع الاسم من القائمة للمرة الثانية وتاريخ رفعه فعلياً. ونظراً للصعوبات المختلفة التي تواجهها هذه البلدان، فقد منحت الجمعية العامة تمديدات استثنائية لفترات الانتقال لعدة بلدان يجري رفع أسمائها من القائمة.

7 - وعلى مدى السنوات العشر الماضية، استوفى 20 بلداً من أصل 50 من أقل البلدان نمواً والبلدان التي رفعت أسمائها مؤخراً⁽³⁾ معايير الرفع من القائمة. وهذا نجاح ملحوظ حققته تلك البلدان في المقام الأول، ولكن حققه أيضاً المجتمع الدولي، على الرغم من أنه لا يرقى إلى الهدف العام لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في أن يفي نصف أقل البلدان نمواً بمعايير الرفع من القائمة. وعلى سبيل المقارنة، على مدى العقد الماضي (2000-2010)، لم تستوف معايير الرفع من القائمة سوى سبعة من أقل البلدان نمواً⁽⁴⁾. وظل التقدم نحو الخروج من القائمة فعلياً يتسارع، وإن كان لا يزال بمعدل منخفض: فقد رفعت أربعة بلدان بين عامي 2011 و 2021، مقارنة ببلد واحد بين عامي 2000 و 2010.

8 - ومن المقرر حالياً أن ترفع أربعة بلدان من قائمة أقل البلدان نمواً: بوتان في عام 2023، وأنغولا وجزر سليمان وسان تومي وبرينسيبي في عام 2024. وفي عام 2021، أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تُرفع في عام 2026 كل من بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال. وفي حين أوصت لجنة السياسات الإنمائية برفع اسمي توفالو وكيريباس، وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على إعادة النظر في توصيتها في عام 2024. وأرجأت اللجنة اتخاذ قرار بشأن تيمور - ليشتي وميانمار إلى عام 2024. وإضافة إلى ذلك، استوفت خمسة بلدان (جزر القمر وجيبوتي وزامبيا والسنغال وكمبوديا) معايير الرفع لأول مرة في استعراض اللجنة لعام 2021. وللاطلاع على التكوين الحالي لفئة أقل البلدان نمواً، بما في ذلك الجدول الزمني لإدراج أسماء البلدان ورفعها حتى الآن، انظر الجدول أدناه:

تكوين فئة أقل البلدان نمواً، بما في ذلك جدول زمني لإدراج أسماء البلدان ورفعها حتى الآن

إدراج اسم البلد في فئة		السنة	أقل البلدان نمواً
البلد	أقل البلدان نمواً/رفعه منها		
برنامج عمل اسطنبول	رفع من القائمة	2020	فانواتو
(2011-2021)	رفع من القائمة	2017	غينيا الاستوائية
	رفع من القائمة	2014	ساموا
	إدراج في القائمة	2012	جنوب السودان
	رفع من القائمة	2011	ملديف

(3) يبلغ مجموع أقل البلدان نمواً 50 بلداً، وهي أصلاً 46 بلداً، فضلاً عن 4 بلدان رفعت أسمائها مؤخراً. من بين أقل البلدان نمواً البالغ عددها 46 حالياً، استوفى 16 بلداً معايير الرفع من القائمة مرة واحدة على الأقل.

(4) هذه البلدان هي كابو فيردي وملديف وساموا وغينيا الاستوائية وتوفالو وفانواتو وكيريباس. وقد استوفت كيريباس المعايير في عام 2006، ولم تستوفها في عام 2009.

إدراج اسم البلد في فئة		السنة	برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا
أقل البلدان نموا/رفعه منها	البلد		
رفع من القائمة	كابو فيردي	2007	برنامج عمل بروكسل (2001-2011)
إدراج في القائمة	تيمور - ليشتي	2003	
إدراج في القائمة	السنغال	2000	
رفع من القائمة	بوتسوانا	1994	برنامج عمل باريس (2001-1990)
إدراج في القائمة	أنغولا، إريتريا	1994	
إدراج في القائمة	جمهورية الكونغو الديمقراطية، جزر سليمان، زامبيا، كمبوديا، مدغشقر	1991	
إدراج في القائمة	ليبيريا	1990	برنامج العمل الجديد الكبير (1990-1980)
إدراج في القائمة	موزامبيق	1988	
إدراج في القائمة	ميانمار	1987	
إدراج في القائمة	توفالو، كيريباس، موريتانيا	1986	
إدراج في القائمة	فانواتو	1985	
إدراج في القائمة	توغو، جيبوتي، سان تومي وبرينسيبي، سيراليون، غينيا الاستوائية	1982	
إدراج في القائمة	غينيا - بيساو	1981	الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثاني، التي تتضمن تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا
إدراج في القائمة	جزر القمر، كابو فيردي	1977	
إدراج في القائمة	بنغلاديش، جمهورية أفريقيا الوسطى، غامبيا	1975	
إدراج في القائمة	إثيوبيا، أفغانستان، أوغندا، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، رواندا، ساموا، السودان، الصومال، غينيا، ليسوتو، مالي، ملاوي، ملديف، نيبال، النيجر، هايتي، اليمن	1971	إنشاء فئة أقل البلدان نموا (1971)

9 - وفي حين أن الرفع من القائمة يدل على إنجاز هام في استمرارية التنمية لأقل البلدان نموا، فإن التحديات المرتبطة به كثيرا ما تثير شواغل كبيرة، حيث يُتوقع أن تفقد البلدان المزاي الخاصة بأقل البلدان نموا وغيرها من الترتيبات التفضيلية. غير أن أثر فقدان تلك المزاي يتوقف على مدى فعالية البلد في استخدام المزاي قبل رفع اسمه من القائمة.

10 - فضلا عن ذلك، فإن عددا قليلا جدا من البلدان قد استوفى عتبات مؤشر الضعف الاقتصادي، مما يجعلها معرضة بقدر كبير للخطر، لا سيما إزاء آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية والصدمات والأزمات الأخرى. وهذا يطرح تحديات خطيرة أمام مسارها المستدام في مجالي النمو والتنمية ويتطلب جهودا متضافرة لضمان حصول البلدان التي تُرفع من القائمة على خروج مستدام وانتقال سلس. وفي إطار برنامج عمل اسطنبول، أدخلت تحسينات هامة على الدعم المقدم لأقل البلدان نموا لتحقيق تقدم إنمائي والخروج، من ثم، من القائمة⁽⁵⁾. ومع الحاجة إلى إعادة البناء على نحو أفضل من جائحة كوفيد-19، سيكون العقد القادم حاسما في ضمان نجاح واستدامة عمليات الرفع من القائمة. ومن المهم بالمثل أن يُمكن برنامج العمل الجديد، المقرر اعتماده في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، البلدان الأقل نموا التي لم تتأهل بعد للخروج من القائمة من إحراز تقدم كاف نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال العقد القادم، وأن تخرج في نهاية المطاف من فئة أقل البلدان نموا.

11 - وتعد صياغة وتنفيذ استراتيجية وطنية للانتقال السلس هما الأداة الأساسية لضمان مُضي البلدان الجاري رفع أسمائها في مسار يفضي إلى الخروج المستدام من القائمة. وتشمل هذه الاستراتيجية تحديد أي خسائر محتملة للمزايا، وتحديد الاستجابات الفعالة، وتعديل الأطر المؤسسية والقانونية للامتثال للالتزامات الدولية. وتكتسي منظومة الأمم المتحدة على كل من الصعيد القطري والإقليمي والعالمي والتعاون بين الشركاء التجاريين والإنمائيين دورا حاسما في دعم الخروج المستدام والانتقال السلس. واستجابة لمطالب البلدان التي يُرفع اسمها من القائمة، أعدت أمانة لجنة السياسات الإنمائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مذكرة توجيهية بشأن استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يُرفع اسمها لمساعدة تلك البلدان على إعداد استراتيجياتها الوطنية للانتقال السلس.

12 - ومن أجل وضع سياسات تسهل الخروج بنجاح، فمن المهم تقييم الأسباب التي قد تطيل أمد عمليات الرفع من القائمة. وقد منحت الجمعية العامة عدة تمديدات للفرات التحضيرية السابقة للرفع من القائمة، وذلك أساسا نتيجة لصدمات خارجية كبيرة عاقت التقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلدان الجاري رفعها من القائمة. وتعد جائحة كوفيد-19 الحالية أحدث وأوضح مثال على ذلك. ولا تزال الجائحة تؤثر تأثيرا سلبيا شديدا على أقل البلدان نموا، بما في ذلك خطر عكس مسار التقدم الذي أحرزته هذه البلدان نحو التنمية المستدامة، مما يؤثر على آفاق الخروج من القائمة.

13 - وأوصت لجنة السياسات الإنمائية، التي اجتمعت في خضم الأزمات الصحية والاجتماعية - الاقتصادية المستمرة، برفع بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال من القائمة بعد فترة تحضيرية مُددت إلى خمس سنوات قبل الخروج. وهذه الفترة التحضيرية الممتدة ضرورية، إذ سيتعين على تلك البلدان أن تستعد للرفع من القائمة بينما تخطط للتعافي بعد الجائحة وتنفذ سياسات واستراتيجيات تهدف إلى محو الأضرار الاقتصادية والاجتماعية المتكبدة نتيجة لصدمة كوفيد-19. كما سيتطلب الانتقال السلس لخروج هذه البلدان من قائمة أقل البلدان نموا رقدا وتحليلا دقيقين لآثار الجائحة وتقديم دعم محدد في مرحلة الانتقال⁽⁶⁾. وهذا الرأي، الذي أعربت عنه لجنة السياسات الإنمائية في توصيتها، قد أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 11/2021، الذي أوصى فيه بأن تقرر الجمعية العامة أن يدخل خروج بنغلاديش

(5) تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2020-2011 (A/76/71-E/2021/13).

(6) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2021، الملحق رقم 13 (E/2021/33).

وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال من تلك الفئة حيز النفاذ بعد خمس سنوات من إحاطة الجمعية العامة علما بالتوصيات المتعلقة برفع أسماء هذه البلدان من القائمة. ولاحظ المجلس أيضا أنه في حال قررت الجمعية أن تمتد الفترة التحضيرية لمدة خمس سنوات لتلك البلدان الثلاثة، فإن لجنة السياسات الإنمائية ستحلل في استعراضها لعام 2024 الذي يجري كل ثلاث سنوات ما إذا كانت تلك الفترة كافية لمعالجة آثار جائحة كوفيد-19 وستقدم ما يلزم من توصيات، بما في ذلك بشأن ما إذا كان سيلزم تمديداتها لفترة إضافية. ويضيف هذا الحكم مزيدا من الطمأنينة لأقل البلدان نموا الجاري رفعها من القائمة بأن عملية تنميتها لن تتعطل أو ينعكس مسارها بسبب الخروج من الفئة.

14 - وأدرجت اللجنة أيضا آثار كوفيد-19 في تبريرها لتأجيل توصية محتملة بشأن تيمور - ليشتي. وأشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى آثار الجائحة في شرح سبب إرجائه حتى عام 2024 النظر في رفع اسمي كيريباس وتوفالو، في حين أدرجت الجمعية العامة، في القرار 259/75، الجائحة كسبب لتمديد الفترة التحضيرية لأنغولا حتى عام 2024. كما تزيد كوفيد-19 من احتمال عدم تمكن البلدان التي استوفت معايير الخروج في عام 2021 من استيفائها في عام 2024. ومن المتوقع أيضا أن تؤثر الآثار السلبية الكبيرة للجائحة على التنمية المستدامة تطلع جميع البلدان الأقل نموا الأخرى إلى رفع اسمها من القائمة.

15 - ومن بين البلدان الأربعة التي رُفِعَ اسمها في العقد الماضي، مُدِّدَت الفترة التحضيرية لثلاثة بلدان لمدة ثلاث سنوات بموجب قرار اتخذته الجمعية العامة بسبب كوارث كبرى (أمواج سنامية في ملديف عام 2005 وساموا عام 2010 وإعصار في فانواتو عام 2015). كما أشارت لجنة السياسات الإنمائية إلى زلزال عام 2015 في نيبال عند إرجاء توصية برفع اسمها في استعراض عام 2018 الذي يجري كل ثلاث سنوات. ويُبرز ذلك أهمية الحد من مخاطر الكوارث من أجل الخروج من فئة أقل البلدان نموا على نحو مستدام.

ثالثا - تحسينات لمعايير وإجراءات الرفع من القائمة

16 - نقحت لجنة السياسات الإنمائية معايير الرفع من قائمة أقل البلدان نموا في عام 2020 بعد استعراض شامل متعدد السنوات كلفت بإجرائه الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2017. وقد بسّط الاستعراض هيكل المعايير الثلاثة وزاد من الاعتراف بأوجه عدم المساواة بين الجنسين وسوء التغذية وأوجه الضعف البيئية⁽⁷⁾.

17 - وفي عام 2020، أدخلت اللجنة أيضا تحسينات على الإجراءات بغية الحد من حالات نقص المعلومات وعدم اليقين في أثناء عملية الرفع من القائمة. ويجري حاليا دمج كل من تقيييمات الأثر التي تُعدها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وموجزات مواطن الضعف التي يُعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في وثيقة واحدة مشتركة لـ "تقييم الرفع من القائمة"، على أن تُعزَّز بإسهامات من سائر كيانات الأمم المتحدة، ولا سيما أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وبإدراج عناصر يمكن النظر فيها لأغراض إعداد استراتيجية للانتقال السلس.

18 - ويُعين أحد أعضاء اللجنة مقررا قطريا لضمان تكريس الاهتمام داخل اللجنة. وأدرجت مجموعة من المؤشرات التكميلية لعملية الرفع من القائمة ضمن إطار عمل يهدف إلى تزويد اللجنة والبلدان بأداة فحص

(7) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2020، الملحق رقم 13 (E/2020/33).

إضافية لاستبانة تحديات التنمية المستدامة ووصف مواطن الضعف التي لا تستوعبها بالكامل المعايير الخاصة بأقل البلدان نمواً. وإلى جانب التتقيحات التي أدخلت على المعايير، فإن المؤشرات التكميلية الجديدة للرفع من القائمة تعزز أيضاً مواءمة إطار الرفع من القائمة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. كما التزمت اللجنة بإدراج بيان في أي توصية بشأن الرفع من القائمة يتعلق بما إذا كانت الفترة التحضيرية الموحدة التي مدتها ثلاث سنوات كافية أو ما إذا كان يلزم منح فترة أطول، لا تتجاوز خمس سنوات، من أجل الانتقال السلس.

19 - وقد كان لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالرفع من قائمة أقل البلدان نمواً، التي يقودها منذ عام 2017 مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، دور فعال في تعزيز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للرفع من القائمة، وتركيز الاهتمام على البلدان التي تُرفع من القائمة وتجنب ازدواجية الجهود. وتعمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، التي يرأسها مدير مكتب الممثل السامي، على مواصلة تعزيز الدعم المنسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان التي تُرفع من القائمة، بالتعاون الوثيق مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين والأفرقة القطرية، بعد وقت قصير من تحديد أن بلداً ما من أقل البلدان نمواً يستوفي معايير الخروج من القائمة لأول مرة. وثمة أمثلة حديثة لمشاورات من هذا القبيل أجريت مع المنسقين المقيمين في السنغال وكمبوديا وجيبوتي وجزر القمر وزامبيا. وطلب من مكاتب المنسقين المقيمين بعد ذلك المتابعة مع الجهات الحكومية النظرية المعنية، ويمكن تنظيم المزيد من المشاورات بناء على الطلب. وقد أثبتت تلك المشاورات فائدتها في الحد من أوجه عدم اليقين إزاء إجراءات الرفع من القائمة.

20 - فضلاً عن ذلك، اقترحت لجنة السياسات الإنمائية مؤخراً أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات لزيادة فعالية الرصد لإجراءات الرفع من القائمة، بعد أن لاحظت انخفاض مشاركة البلدان التي تُرفع من القائمة والتي رُفعت منها بالفعل في آلية الرصد التابعة للجنة، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة 221/67 وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتكررة بشأن تقارير لجنة السياسات الإنمائية⁽⁸⁾. وقد أصبح رصد إجراءات الرفع من القائمة أكثر إلحاحاً في السنوات الأخيرة، حيث عانى العديد من البلدان التي تُرفع من القائمة والتي رُفعت منها بالفعل من الأزمات وحالات الطوارئ الناشئة عن صدمات اقتصادية خارجية أو جوائح أو أزمات إنسانية أو كوارث طبيعية. ومن ثم، أصبح الرصد المستمر ونظم الإنذار المبكر وبناء القدرة على الصمود وصياغة سياسات للاستجابة الفورية والفعالة على الصعيدين الوطني والعالمي مسائل رئيسية بالنسبة للبلدان في إدارة عملية الانتقال للخروج من فئة أقل البلدان نمواً.

21 - وتشمل الإجراءات المقترحة إنشاء عملية لمواجهة الأزمات داخل آلية الرصد بغرض الاستجابة للأزمات وحالات الطوارئ التي تحدث خلال الدورة السنوية للرصد. ومن شأن هذه الإجراءات أن تمكن اللجنة من إجراء تحليل لآثار الأزمة أو حالة الطوارئ على الانتقال السلس والتوصية باتخاذ إجراءات بالتشاور مع البلد المعني والأعضاء المعنيين في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات. وتشمل الاستجابات المحتملة اجتماعات مائدة مستديرة للشركاء الإنمائيين والتجاربيين يعقدها المنسق المقيم للأمم المتحدة واقتراح أن تُمدد الجمعية العامة الفترة التحضيرية. ويمكن إطلاق عملية الاستجابة للأزمات بطلب من البلد نفسه أو المنسق المقيم أو اللجنة، كما يمكن إطلاقها بناء على بيانات تتضمن مؤشرات وعتبات محددة للأزمة.

(8) انظر E/RES/2021/11، وهو أحدث قرار.

وينبغي تعبئة الخبرة الحالية لإدارة الأزمات لدى منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات الدولية لتفادي ازدواج الجهود. وينبغي توسيع نطاق التغطية التي ترد في تقارير الرصد السنوية التي تعدها أمانة لجنة السياسات الإنمائية من خلال زيادة التعاون مع مكتب الممثل السامي وشبكته من جهات التنسيق القطرية لدى أقل البلدان نمواً وأفرقة الأمم المتحدة القطرية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية وأعضاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، وكذلك زيادة بناء القدرات في البلدان الجاري رفع اسمها من القائمة والتي رفعت منها بالفعل، واستخدام الاجتماعات الافتراضية. وينبغي زيادة القدرات داخل أمانة لجنة السياسات الإنمائية والأعضاء الآخرين في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات من أجل تحليل وتحديد احتياجات الدعم. وأخيراً، يمكن تخصيص جزء من منتدى التعاون الإنمائي لدعم الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً بغية تعزيز الرصد المنتظم وزيادة الاهتمام في حالات الأزمات.

رابعاً - تجارب البلدان الجاري رفع اسمها من القائمة والتي رُفعت منها مؤخراً

22 - شددت الجمعية العامة في قرارها 221/67 على ضرورة أن يتبع كل بلد يرفع اسمه من القائمة في عملية الانتقال، في الفترة ما بين التاريخ الذي تحيط فيه الجمعية العامة علماً بتوصية رفع اسم البلد من القائمة وتاريخ رفعه فعلياً، استراتيجية وطنية للانتقال السلس يضعها على سبيل الأولوية في ظل قيادة وطنية، بمشاركة جميع الجهات المعنية في برنامج عمل العقد لصالح أقل البلدان نمواً لكفالة نجاح تلك العملية. وفضلاً عن ذلك، دعت البلدان التي رُفعت من القائمة إلى إعداد تقارير عن الانتقال السلس بعد الخروج من القائمة.

23 - ومنذ أواخر عام 2019، أبدت حكومة أنغولا اهتماماً بإعداد استراتيجية للانتقال السلس بمساعدة أنشطة التعاون التقني لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤخراً بمساعدة فريق العمل المشترك بين الوكالات بقيادة مكتب الممثل السامي. ونظراً لآثار جائحة كوفيد-19 وتزايد مسائل الديون التي تؤثر على البلد، أبلغت الحكومة رئيس اللجنة، في كانون الأول/ديسمبر 2020، باعتزلها طلب فترة إضافية لإعداد استراتيجيتها للانتقال السلس. وأعربت الجمعية العامة، في قرارها 259/75، عن بالغ قلقها إزاء الركود الاقتصادي الطويل الأمد الذي تشهده أنغولا وإزاء أوجه الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية للبلد، التي تفاقت بفعل الأزمة العالمية الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وفي ضوء ذلك، قررت الجمعية العامة أن تمنح أنغولا، بصفة استثنائية، فترة تحضيرية إضافية مدتها ثلاث سنوات قبل التاريخ الفعلي لرفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً. ومن المقرر أن يُرفع اسم أنغولا في 12 شباط/فبراير 2024.

24 - وبدأت بوتان، التي من المقرر أن يُرفع اسمها في 13 كانون الأول/ديسمبر 2023، الأعمال التحضيرية لانتقال سلس بدعم من منظومة الأمم المتحدة، وأبلغت لجنة السياسات الإنمائية عن خطواتها الأولية في إعداد الاستراتيجية الانتقالية. ويستند الانتقال السلس لبوتان للخروج من فئة أقل البلدان نمواً إلى التنفيذ الكامل لخطة الخمسية الثانية عشرة (2018-2023). وهي تخطط لاتخاذ إجراءات مناسبة للتصدي للتحديات التي يطرحها الخروج من القائمة وآثار كوفيد-19. وشرعت الحكومة في إجراء مشاورات مع منظومة الأمم المتحدة عن طريق المنسق المقيم للأمم المتحدة في بوتان والأونكتاد لصياغة استراتيجية الانتقال السلس. وأسهم الأونكتاد في العملية الوطنية لصياغة تلك الاستراتيجية، فأعد كتاباً أبيض يبين العناصر الرئيسية التي ينبغي أن تنتظر فيها الحكومة وشركاء البلد في التنمية والتجارة وسائر أصحاب المصلحة.

25 - ومن المقرر أن تُرفع سان تومي وبرينسيبي من القائمة في 13 كانون الأول/ديسمبر 2024. وفي عام 2019، أعربت الحكومة عن اهتمامها القوي بتلقي المساعدة من منظومة الأمم المتحدة بشأن إعداد استراتيجية للانتقال السلس. واستجابة لهذا الطلب، نظمت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات بعثة مشتركة في أيلول/سبتمبر 2019. والحكومة ملتزمة بوضع خارطة طريق لإعداد الاستراتيجية الانتقالية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي. وتسعى الحكومة أيضا إلى إعادة تنشيط عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في حين أنها لا تزال في قائمة أقل البلدان نموا.

26 - ومن المقرر أن تُرفع جزر سليمان أيضا من القائمة في 13 كانون الأول/ديسمبر 2024. وقد بدأت الحكومة في التفاوض بشكل استباقي مع شركاء التنمية والتجارة لمواجهة أي نقاط ضعف وتحديات ناشئة بشكل كامل. وبدأ دعم الأمم المتحدة لجزر سليمان بحلقة عمل في تشرين الأول/أكتوبر 2019، نظمتها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية برفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً، وبرنامج دعم مشترك أُعد في دورة مخصصة للمتابعة بالاشتراك مع منسق الأمم المتحدة المقيم وقُدِّم إلى الحكومة. وانضمت جزر سليمان إلى اتفاقية الشراكة الاقتصادية المؤقتة بين الاتحاد الأوروبي واقتصادات جزر المحيط الهادئ في عام 2020. وتسعى الحكومة أيضا إلى إبرام اتفاقات تجارية مع عدد من الشركاء التجاريين الآخرين، بما في ذلك الصين.

27 - ورفع اسم فانواتو فعليا في 4 كانون الأول/ديسمبر 2020. وفي تموز/يوليه 2020، اعتمدت استراتيجية للانتقال السلس، التي سُلِّطَ فيها الضوء على التنفيذ الكامل للخطة الوطنية الحالية للتنمية المستدامة، "فانواتو 2030: خطة الشعب"، باعتبارها أهم أولويات البلد. وتحدد استراتيجية الانتقال السلس الإجراءات التكميلية المحددة لأقل البلدان نموا التي تُجمع في ثمانية مواضيع محددة، هي التجارة؛ وتنمية القطاع الخاص والقدرات الإنتاجية؛ والبنية التحتية؛ واستقرار الاقتصاد الكلي والمالية؛ وتعزيز النظم الوطنية، بما في ذلك التخطيط والميزنة والرصد؛ وتنسيق المعونة ورصدها؛ والنظم والبيانات الإحصائية؛ وتنمية القدرات المؤسسية وقدرات الموظفين.

خامسا - تدابير الانتقال السلس

28 - يُسَلِّم المجتمع الدولي تماما بأهمية تقديم الدعم الدولي إلى أقل البلدان نموا الجاري رفعها من القائمة من أجل تحقيق انتقال سلس للخروج من الفئة. ويوفر برنامج عمل اسطنبول خريطة طريق واضحة بشأن كيفية تنفيذ هذه التدابير وموعده، في حين أن قرار الجمعية العامة 221/67 يحدد تدابير مُعيَّنة يجب على المجتمع الدولي اتخاذها دعما لتلك البلدان. بيد أن الحاجة إلى دعم مُعيَّن ومحدد الأهداف للبلدان الأقل نموا أصبحت أكثر أهمية مع تزايد تنوع الأحجام والهيكل الاقتصادية للبلدان المقرر رفعها. وخلال العقد القادم، سيكون العديد من البلدان التي رُفعت والتي يُحتمل أن ترفع أكبر اقتصاديا وأكثر اعتمادا على التجارة العالمية، مما قد يجعل التكاليف التجارية للخروج أكثر حدة مما هي عليه بالنسبة لمعظم البلدان التي رُفعت من القائمة حتى الآن. وإضافة إلى ذلك، تواجه عقود من التقدم الذي أحرزته أقل البلدان نموا الجاري رفعها تحديات بسبب الأثر المدمر لجائحة كوفيد-19، الذي أثقل كاهل العديد من البلدان بتكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة وطويلة الأمد.

29 - وينبغي للبلدان التي تُرفع أن تنتظر، لدى صياغة استراتيجياتها للانتقال السلس، أن تنتظر في مدى استخدامها لتدابير الدعم الخاصة بأقل البلدان نمواً والاستفادة منها، لأن هذه التدابير ستقود إما عند رفع اسمها من القائمة أو، إذا ما طُبّق تدبير للانتقال السلس، بعد ثلاث أو خمس سنوات من رفعها من القائمة. وتشمل الأمثلة على تدابير الانتقال السلس القائمة، على سبيل المثال، تمديد أجل الدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً للسفر لحضور دورات الجمعية العامة. ويقدم مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً دعمه للبلدان لمدة خمس سنوات بعد رفع اسمها من القائمة، ويواصل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تقديم الدعم الحالي إلى أقل البلدان نمواً التي تُرفع من القائمة لمدة ثلاث سنوات بعد الخروج منها، مع إمكانية تمديده لمدة سنتين إضافيتين بنهج تمويلي بالمنصفة (50/50). وينبغي للبلدان التي تُرفع أيضاً أن تقدم تقارير رصد سنوية إلى لجنة السياسات الإنمائية وأن تلتزم الدعم من فرقة العمل المشتركة بين الوكالات (التي تُناقش بمزيد من التفصيل في الفرع السابع أدناه) التي تتسق دعم منظومة الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً التي تُرفع من القائمة.

30 - غير أنه في حالات كثيرة، لا توجد تدابير انتقال سلسة، وهناك حاجة واضحة إلى تعزيز أو توسيع نطاق الآليات القائمة من أجل تقديم دعم أفضل للبلدان التي تُرفع من القائمة، لأن الدعم المقدم أثناء وجودها في فئة أقل البلدان نمواً قد يتغير. ويتناول التحليل في الأقسام الفرعية التالية التغيرات في سبل الحصول على تدابير الدعم التجاري والتنمية وتمويل المناخ.

تدابير دعم التجارة

31 - بعد رفع بلد ما من قائمة أقل البلدان نمواً - في كثير من الحالات بعد فترة انتقال سلس - يحتفظ البلد عموماً بإمكانية الوصول إلى الترتيب الموحد لنظام الأفضليات المعمم في البلدان المتقدمة النمو، إضافة إلى شروط تفضيلية أخرى ناتجة عن اتفاقات ثنائية أو إقليمية. فضلاً عن ذلك، تواجه بعض الصادرات الرئيسية لأقل البلدان نمواً (مثل النفط والمعادن) التعريفات الجمركية الصفيرية للدول الأولى بالرعاية في الأسواق الرئيسية، ولن تتأثر، من ثم، بالرفع من القائمة.

32 - والقواعد التي وضعتها منظمة التجارة العالمية تتضمن عدة آليات يمكنها مساعدة البلدان الأعضاء في المنظمة التي رفعت من قائمة أقل البلدان نمواً في التصدي للتحديات المتصلة بالتجارة الناجمة عن الرفع من القائمة. وتشمل ما يلي⁽⁹⁾: تقديم طلب للتنازل عن التزامات منظمة التجارة العالمية؛ وتمديد فترات الانتقال؛ ومعالجة مشاكل محددة من خلال عمل لجان منظمة التجارة العالمية؛ وتحسين رصد الآثار المتصلة بالرفع من القائمة من خلال آلية استعراض السياسات التجارية. وقدمت مجموعة أقل البلدان نمواً، في رسالة وجهتها إلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (WT/GC/W/807)، اقتراحاً بإنشاء آلية فعالة للانتقال السلس للبلدان التي تُرفع من القائمة. ويسعى الاقتراح إلى تمديد مدته 12 سنة للمعاملة الخاصة والتفاضلية والمساعدة التقنية، وبرامج بناء القدرات، والتسهيلات المقدمة لأقل البلدان نمواً في إطار ترتيب المنظمة الخاص بالبلدان التي رُفعت من القائمة.

(9) انظر تقرير منظمة التجارة العالمية المتاح على الموقع: https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/trade_impacts_of_ldc_graduation.pdf

33 - وتظل برامج المساعدة التابعة للإطار المتكامل المعزز⁽¹⁰⁾ لأقل البلدان نموا متاحة لمدة خمس سنوات بعد الرفع من القائمة، ويمكن تصميم المساعدة التقنية المخصصة المتصلة بالتجارة والتي تقدمها منظمة التجارة العالمية لمساعدة البلدان التي تُرفع من القائمة.

34 - وفيما يتعلق بالوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي، فإن تستمر البلدان بعد فترة سنوات الانتقال الثلاث من الرفع من القائمة في الاستفادة من "مبادرة أي شيء فيما عدا الأسلحة". وينظر في أمرها بعد ذلك في إطار الترتيب الموحد لنظام الأفضليات المعمم. ويحق للبلدان الأقل نموا التي رُفعت من القائمة والتي صدقت ونفذت فعليا 27 اتفاقية تتناول مسائل من قبيل حقوق الإنسان والعمل، وحماية البيئة، والحوكمة الرشيدة أن تكون مؤهلة لنظام التعرفة الجمركية التفضيلية العامة المعززة، الذي يوفر أفضليات للتعريفات أكثر سخاء مما يوفره النظام الموحد⁽¹¹⁾. ويمكن للبلدان التي رُفعت من القائمة، والتي هي جزء من مجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ التي أبرمت اتفاقات شراكة اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، أن تحافظ على ترتيب وصول جميع المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة.

35 - وفي إطار التحضير للاستعراض المقبل لنظام الأفضليات المعمم التابع للاتحاد الأوروبي، تستكشف المفوضية الأوروبية⁽¹²⁾ خيارات لدعم البلدان التي ترفع من قائمة "مبادرة أي شيء فيما عدا الأسلحة". ويتمثل أحد الخيارات قيد المناقشة فيما إذا كان من الممكن تمديد فترة الانتقال للرفع من قائمة ذلك الترتيب إلى خمس سنوات لإعطاء مزيد من الوقت للبلدان لتنفيذ إصلاحات (بما في ذلك التأهل لنظام الأفضليات المعمم المعزز) ولاتخاذ الشركات قرارات استثمارية. ومن شأن ذلك أن يكون مفيدا بصفة خاصة لأقل البلدان نموا في آسيا التي تُرفع من القائمة.

36 - ويسمح اتفاق المحيط الهادئ الموسع بشأن توثيق العلاقات الاقتصادية، وهو ترتيب متبادل بين بلدان المحيط الهادئ، بما في ذلك أستراليا ونيوزيلندا وثمانية من البلدان الجزرية في المحيط الهادئ، بوصول جميع المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، ولكنه يلزم أعضاء جزر المحيط الهادئ بخفض تعريفات الاستيراد بمرور الوقت وتحرير تجارة الخدمات الواردة والاستثمار⁽¹³⁾. والجدول الزمني لخفض التعريفات أكثر بطئا للبلدان الأقل نموا الموقعة الثلاث - توفالو وجزر سليمان وكيريباس - مع تخفيضات تبدأ في عام 2028 ما لم يُرفع البلد من قائمة أقل البلدان نموا. وستكون "السنة الأولى لأقل البلدان نموا" فيما يتعلق بتخفيضات التعريفات الجمركية هي السنة التقويمية التالية لتاريخ رفعها من القائمة. فعلى سبيل المثال، لأنه من المقرر أن يُرفع اسم جزر سليمان في عام 2024، فيمكن أن تبدأ

(10) تعمل شراكة الإطار المتكامل المعزز، التي تضم 51 بلدا و 24 جهة مانحة و 8 وكالات شريكة، على نحو وثيق مع الحكومات والمنظمات الإنمائية والمجتمع المدني لمساعدة أقل البلدان نموا على استخدام التجارة كمحرك للتنمية والحد من الفقر (www.enhancedif.org/en).

(11) لا يحق للبلدان التي يصنفها البنك الدولي على أنها ضمن بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط لمدة ثلاث سنوات متتالية الوصول إلى نظام الأفضليات المعمم ولا إلى نظام الأفضليات المعمم المعزز بمجرد أن تفقد مركزها باعتبارها من أقل البلدان نموا وأفضليات "أي شيء فيما عدا الأسلحة".

(12) انظر الدراسة التي أجرتها المفوضية الأوروبية على الموقع: www.trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2021/june/tradoc_159599.pdf.

(13) انظر <https://www.un.org/ldcportal/pacer-plus/>.

تخفيضات التعريفات في عام 2025. وستُخفّض معظم التعريفات الجمركية إلى الصفر بحلول عام 2032 وستُزال التعريفات الجمركية على جميع السلع بحلول عام 2047.

التنمية وتمويل المناخ

37 - بعد رفع اسم البلد من القائمة، ستظل البلدان قادرة على الحصول على الدعم الخارجي، ولكن أشكاله وطرائقه قد تختلف. ويشير معظم الشركاء الإنمائيين إلى أن مركز أقل البلدان نمواً ليس معياراً رئيسياً لتخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية. ولذلك، لا يتوقع أن تتغير هذه المساعدة المقدمة إلى البلدان التي تُرفع أسماؤها بسبب الرفع من القائمة. غير أن بعض المانحين قد يتحولون من المنح إلى القروض الميسرة أو إلى زيادة أسعار الفائدة على القروض الميسرة.

38 - وتقدم المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي قروضا تتراوح من قروض دون فائدة إلى قروض بفائدة منخفضة لأفقر البلدان وأكثرها ضعفاً. وتعتمد الأهلية للحصول على مخصصات المؤسسة الدولية للتنمية على الفقر النسبي في بلد ما، الذي يعرف بأنه نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي دون عتبة ثابتة ويُحدّث سنوياً (185 دولاراً في السنة المالية لعام 2021) وعدم الجدارة الائتمانية. ولدى المؤسسة الدولية للتنمية عملية رفع من القائمة خاصة بها: لا يصبح الرفع نافذاً إلا كل ثلاث سنوات، بما يتوافق مع دورات المؤسسة، بعد دراسة الحالة الخاصة بكل بلد على حدة. كما تدعم المؤسسة عدة اقتصادات جزرية صغيرة تجاوزت فترة الانقطاع التشغيلي، وذلك بسبب الاستثناء الممنوح للدول الصغيرة. وفي تموز/يوليه 2021، كانت جميع أقل البلدان نمواً مؤهلة، باستثناء أنغولا، للحصول على موارد المؤسسة (بما في ذلك البلدان المستفيدة من التمويل المزدوج)⁽¹⁴⁾. ومن بين أقل البلدان نمواً الستة التي رُفعت من القائمة حتى الآن، هناك بلدان فقط (بوتسوانا وغينيا الاستوائية) قد رفعتها المؤسسة أيضاً من قائمتها.

39 - ويقدم صندوق النقد الدولي، إضافة إلى قروضه التقليدية، قروضا إلى البلدان ذات الدخل المنخفض المؤهلة من خلال الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر، الذي يوفر تسهيلات للإقراض الميسر، هي: التسهيل الائتماني الممدد، وتسهيل الاستعداد الائتماني، والتسهيل الائتماني السريع. ويمكن أن تتلقى البلدان الأعضاء مدفوعات متكررة على مدى فترة (محددة) في حالة تكرار أو استمرار احتياجات ميزان المدفوعات. وتتماشى الأهلية للحصول على قروض الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر مع الأهلية الخاصة بالمؤسسة الدولية للتنمية، والبلد الوحيد الأقل نمواً غير المؤهل حالياً هو أنغولا⁽¹⁵⁾. والبلدان التي رُفعت من فئة أقل البلدان نمواً، باستثناء بوتسوانا وغينيا الاستوائية، لا تزال جميعها مؤهلة حالياً، ومن المتوقع أن تظل البلدان الأقل نمواً الأخرى مؤهلة، حتى لو استوفت معايير الرفع من القائمة.

40 - وتكتسي سبل الحصول على التمويل في مجال تغير المناخ أهمية خاصة بالنسبة للبلدان التي تُرفع من القائمة، لأنها غالباً ما تظل معرضة لآثار تغير المناخ. وفي حين أن الوصول إلى صندوق أقل البلدان نمواً في إطار مرفق البيئة العالمية سيتوقف عند الخروج من القائمة، فإن البلدان التي تكون في دورة تمويل

(14) انظر القائمة، متاحة على الموقع: <http://ida.worldbank.org/about/borrowing-countries>.

(15) لمزيد من المعلومات حول دعم صندوق النقد الدولي للبلدان المنخفضة الدخل، انظر: www.imf.org/en/About/Factsheets/IMF-Support-for-Low-Income-Countries and www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2020/03/16/Eligibility-to-Use-the-Fund-s-Facilities-for-Concessional-Financing-2020-49267.

بالفعل عندما تُرفع أسماؤها ستظل تتلقي تلك الأموال حتى تكتمل دورتها. ويستخدم مجلس الصندوق الأخضر للمناخ الحد الأدنى لتخصيص الموارد لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأفريقية. ويواصل المجلس، في خطته الاستراتيجية للفترة 2020-2023، السعي إلى تخصيص حد أدنى قدره 50 في المائة من مخصصات التكيف لهذه البلدان الهشة. وهكذا، بعد رفع الاسم من القائمة، ستحتفظ الدول الجزرية الصغيرة النامية و/أو البلدان الأفريقية الأقل نموا بإمكانية وصولها إلى الصندوق الأخضر للمناخ.

سادسا - تحديات الرفع من القائمة وتمويل عملية الانتقال

41 - تبين عملية الرفع من القائمة أن بلدا ما يسير على طريق إنمائي ذي مصداقية وأنه قد حقق تحسينات مستدامة على نطاق مجموعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الرئيسية. ويعد رفع البلدان من القائمة علامة إيجابية قد تفتح الباب أمام فرص تمويلية جديدة من خلال رفع مكانة البلد والحد من تصورات المخاطر لدى المقرضين والمستثمرين. ومع ذلك، وكما نوقش أعلاه، فإن الرفع من القائمة يأتي أيضا مصحوبا بتحديات التمويل التي يتعين على البلد وشركائه الإنمائيين توقعها والتصدي لها من أجل تقادي الثغرات المالية الكبيرة وانتكاسات التنمية.

42 - ومن الصعب تقييم أثر الرفع من القائمة بمعزل عن عمليات الانتقال الأخرى. ويعد الخروج من القائمة واحدا من العديد من عمليات الانتقال الرسمية وغير الرسمية التي تواجهها البلدان النامية في أثناء نموها. ويعني هذا أن البلدان التي تُرفع من القائمة يجب عليها أن تتعامل في كثير من الأحيان مع الأثر المتزامن لعدة عمليات انتقال، بما في ذلك الخروج من فئة الدخل أو فقدان الأهلية لنوافذ إقراض ميسر محددة. ويعتبر الانتقال إلى خارج التحالف العالمي للقاحات والتحصين مثالا لعملية خروج تحدث في كثير من الأحيان قُرب عملية الرفع من القائمة أو بالتزامن معها. ومن بين البلدان الأربعة التي تقرر بالفعل أن تُرفع من فئة أقل البلدان نموا بحلول عام 2024، خرج بلدان (أنغولا وبوتان) من الدعم الذي يقدمه التحالف العالمي، في حين أن البلدين الآخرين (جزر سليمان وسان تومي وبرينسيبي) يمران فعليا بمرحلة انتقال متسارعة لمغادرة التحالف العالمي. وإذا لم يُعوض ذلك بزيادة نسبية في الإنفاق الحكومي أو الادخار الخاص (الإنفاق من الأموال الخاصة)⁽¹⁶⁾، فإن الإلغاء التدريجي لدعم التحالف العالمي يمكن أن يضع هذه البلدان في وضع حرج في وقت تواجه فيه تأثير جائحة كوفيد-19.

43 - ولا بد من بناء القدرة الاقتصادية على الصمود لدى أقل البلدان نموا التي تُرفع من القائمة وضمان قدرتها على مواجهة الصدمات والتعافي منها، من خلال التحضير والدعم الدقيقين. وتعد أزمة كوفيد-19 رسالة تذكيرية صارخة بأن التنمية عملية غير خطية. وعلى الرغم من الجهود الهائلة التي تبذلها البلدان النامية لاتباع مسار يُفضي إلى التنمية المستدامة، فإنها كثيرا ما تواجه آثار صدمات خارجية تؤثر على قدرتها على الحصول على التمويل وقدرتها على المحافظة على استمرارية المالية العامة. والبلدان التي تُرفع من القائمة أو رُفعت منها حديثا معرضة بوجه خاص لخطر التعرض لنكسات إنمائية، وذلك نظرا إلى أوجه الضعف الهيكلي التي تتقاسمها مع سائر البلدان الأقل نموا. ومن الأمثلة على ذلك أنغولا، التي انتقلت من

OECD, "Financing transition in the health sector: What can Development Assistance Committee (16) members do?", OECD Development Policy Papers, No. 37 (Paris, 2021). متاح على الموقع:

<https://doi.org/10.1787/0d16fad8-en>

مركز الشريحة العليا من الدخل المتوسط إلى الشريحة الدنيا منه في عام 2017 بنهاية الطفرة النفطية، أو الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي كثيرا ما تتأثر بالأحداث المتصلة بالمناخ⁽¹⁷⁾.

44 - وتناضل أقل البلدان نموا أكثر من غيرها من البلدان لتعبئة الموارد المحلية والاستثمار الخاص. وفي حين تعتمد جميع البلدان اعتمادا كبيرا على التمويل الميسر الخارجي في المراحل الأولى من تنميتها، فإن الموارد المحلية والتمويل الخاص يجنحان إلى أن يحلا تدريجيا محل ذلك التمويل مع نمو البلدان. بيد أنه في حالة أقل البلدان نموا تحديدا، كثيرا ما يتعذر تحقيق الانتقال سلس: فحتى في الوقت الذي تتدرج فيه على سلم الدخل وتقترب من الخروج من القائمة، فإنها تظل تعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدة الإنمائية الرسمية. ويُعزى ذلك جزئيا إلى صعوبة تعبئة مصادر تمويل بديلة. وفي المتوسط، تقل الإيرادات الضريبية في أقل البلدان نموا عنها في البلدان النامية الأخرى التي توجد في مستويات إنمائية مماثلة⁽¹⁸⁾. وتواجه أقل البلدان نموا أيضا تحديات كبيرة في اجتذاب تمويل خارجي خاص. ففي الفترة ما بين عامي 2012 و 2018، على سبيل المثال، لم يُوجَّه إلى أقل البلدان نموا سوى 6 في المائة من التمويل الخاص المعبأ بواسطة التمويل الإنمائي الرسمي⁽¹⁹⁾. ويلزم أن تخطط حكومات أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية تخطيطا دقيقا لضمان قدرة البلدان التي تُرفع من القائمة على تعبئة مصادر تمويل أخرى تتجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية، لأن ذلك يؤثر على قدرتها على تحقيق انتقال مستدام على المدى الطويل.

45 - وبعض القطاعات معرضة بوجه خاص للثغرات التمويلية وتتطلب اهتماما خاصا من البلدان التي تُرفع من القائمة وشركائها في التنمية. وتحديات تمويل الانتقال هي تحديات مُحددة القطاعات: فالاستعاضة عن التمويل الميسر بمصادر تمويل أخرى تجري على مراحل مختلفة من التنمية، بحسب سمات كل قطاع. وعلى سبيل المثال، فإن قطاعات الإنتاج والبنية التحتية والخدمات المالية والأعمال التجارية تكون نسبيا أكثر اجتذابا للتمويل غير الميسر وأقل تأثرا بفك الارتباط عن التمويل الميسر. وفي الطرف الآخر من الطيف، نادرا ما تستطيع القطاعات الاجتماعية، مثل الصحة أو التعليم، اجتذاب تدفقات من رأس المال الخاص تعوض الإلغاء التدريجي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وتتجم عن ذلك مخاطر تتمثل في وجود فجوات تمويلية في مجالات إنمائية رئيسية، مع ما قد يترتب على ذلك من آثار طويلة الأمد على آفاق التنمية في هذه البلدان. وتبرز هذه النتيجة ضرورة أن تقوم حكومات أقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين بالاستثمار المبكر في بناء القدرات المحلية وإيجاد أسواق في قطاعات مختارة.

Cécilia Piemonte and Abdoulaye Fabregas, "Solomon Islands transition finance country diagnostic: (17) Preparing for graduation from Least Developed Country (LDC) status", OECD Development Co-operation Working Papers, No. 86 (Paris, OECD Publishing, 2020). متاح في الموقع: <https://doi.org/10.1787/a4739684-en>

OECD Factsheet, "External financing to Least Developed Countries (LDCs): where we stand" (2020) (18) متاح على الموقع: <https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/Fact-sheet-external-financing-to-LDCs-2020.pdf>

OECD and United Nations Capital Development Fund, *Blended Finance in the Least Developed Countries 2020: Supporting a Resilient COVID-19 Recovery* (Paris, OECD Publishing, 2020). متاح على الموقع: <https://doi.org/10.1787/57620d04-en>

46 - ويمثل تحقيق التوازن بين النمو المستدام والقدرة على تحمل الديون تحدياً مشتركاً تواجهه أقل البلدان نمواً⁽²⁰⁾ وكذلك البلدان التي رُفعت من القائمة حديثاً⁽²¹⁾. وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تضخيم هذا الخطر. ففي حزيران/يونيه 2021، كان 21 من أقل البلدان نمواً في حالة مديونية حرجية أو معرضاً لذلك بقدر كبير، مقارنة بـ 16 بلداً فقط في عام 2018⁽²²⁾. وفي مواجهة تزايد احتياجات التمويل والنقص الكبير في الإيرادات، شهدت بلدان كثيرة من أقل البلدان نمواً تدهوراً سريعاً في حالة مديونيتها. وينبغي بذل المزيد من جهود المساعدة التقنية وبناء القدرات لتفادي الوقوع في فخ الديون على هذا النحو وضمان ألا يؤدي الوصول إلى الأسواق المالية إلى استراتيجيات تمويل لا يمكن تحملها مع أدوات وطرائق كثيرة وبالغة التعقيد للاختيار من بينها.

47 - وتزيد أزمة كوفيد-19 من المخاطر المرتبطة بالرفع من القائمة. ويمكن للبلدان الفقيرة، التي يتوقع أن تشهد زيادة أكبر في مستويات الفقر، أن تعاني من وطأة الأزمة الاجتماعية وتواجه خطر حدوث انتكاسات إنمائية طويلة الأجل. وهذا يتناقض مع الانتعاش على شكل حرف V المتوقع في البلدان الغنية. وقد أدت الأزمة إلى تضخيم تحديات التمويل القائمة بالفعل في السياقات النامية: فقد اضطرت حكومات البلدان النامية إلى مواجهة الأثر المركب لزيادة احتياجات التمويل لمعالجة الأثر الصحي والاقتصادي للجائحة والانخفاض المفاجئ في الموارد المالية. ووفقاً لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي⁽²³⁾، فقد انخفض التمويل الخاص الخارجي (من قبيل التحويلات المالية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقات الحوافز المالية، وما إلى ذلك) إلى البلدان النامية بمقدار 700 بليون دولار في عام 2020 (وهو انخفاض أكبر بنسبة 60 في المائة من الانخفاض الذي حدث في أعقاب الأزمة المالية العالمية). ونتيجة لذلك، تشير التقديرات إلى أن الفجوة التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية بحلول عام 2030 قد زادت بنسبة 50 في المائة، لتصل إلى 3,7 تريليون دولار. وفي حين استقادت أقل البلدان نمواً من زيادة الموارد من المانحين الثنائيين والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وجهات أخرى، فإن ذلك لم يكن كافياً لسد الفجوة المتزايدة⁽²⁴⁾. وبالمثل، لن يكون من حق أقل البلدان نمواً الحصول إلا على 2,26 في المائة، أي ما يبلغ 14,7 بليون دولار، من أي مخصصات جديدة لحقوق السحب الخاصة في عام 2021.

Jieun Kim and others, "Transition Finance Challenges for Commodity-based Least Developed Countries: The example of Zambia", OECD Development Co-operation Working Papers, No. 49 (Paris, OECD Publishing, 2018). <https://doi.org/10.1787/feb640fe-en>. متاح على الموقع:

Rachel Morris, Oliver Cattaneo and Konstantin Poensgen, "Cabo Verde Transition Finance Country Pilot", OECD Development Co-operation Working Papers, No. 46 (Paris, OECD Publishing, 2018). <https://doi.org/10.1787/1affcac6-en>. متاح على الموقع:

IMF, "List of LIC DSAs for PRGT-Eligible Countries, as of August 01, 2018", IMF, <https://mronline.org/wp-content/uploads/2018/09/DSAlist.pdf>. متاح على الموقع:

OECD, *Global Outlook on Financing for Sustainable Development 2021: A New Way to Invest for People and Planet* (Paris, 2020). <https://doi.org/10.1787/e3c30a9a-en>. متاح على الموقع:

(24) على سبيل المثال، قدم صندوق النقد الدولي تخفيفاً لعبء خدمة الدين إلى 27 بلداً من أفقر البلدان، وجميعها باستثناء بلد واحد (طاجيكستان) من أقل البلدان نمواً، عن طريق الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون. بلغ هذا التخفيف لخدمة عبء الدين نحو 500 مليون دولار للسنة الأولى حتى نيسان/أبريل 2021.

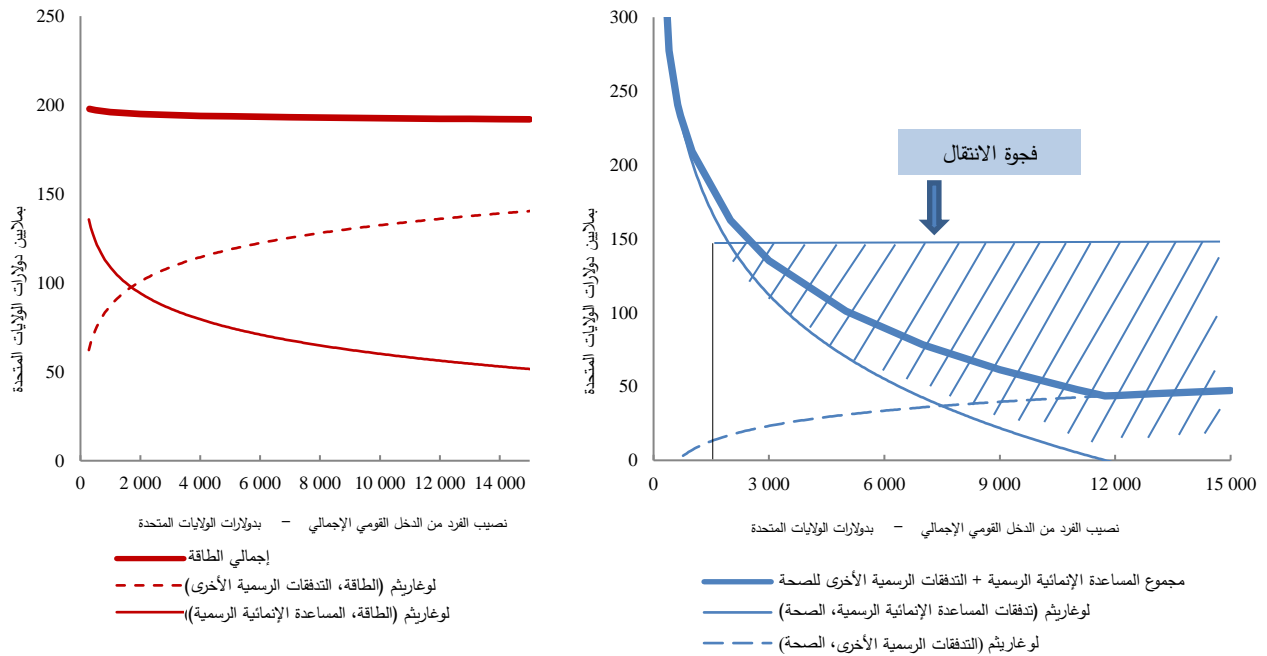
48 - ولن تعوّض المساعدة الإنمائية الرسمية وحدها الانخفاض في التمويل الخارجي في أقل البلدان نمواً. ووفقاً للأرقام الأولية للمساعدة الإنمائية الرسمية، فقد زاد صافي تدفقات المعونة الثنائية إلى أقل البلدان نمواً من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنسبة 1,8 في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام 2019، ليصل إلى 34 بليون دولار. وفي حين أن جهود المانحين لزيادة دعمهم المالي لأقل البلدان نمواً في ظل التصدي لأثار الجائحة في بلدانهم جديرة بالثناء، فلن تُعوّض هذه الزيادة الطفيفة في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الانخفاض في مصادر التمويل الأخرى (انظر الإطار أدناه).

قد يعاني قطاع الصحة من فجوات تمويلية مهمة في المراحل المبكرة من التنمية

ربما يساعد توضيح كيفية نشر تدفقات التنمية الرسمية - المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من التدفقات الرسمية - على امتداد سلسلة التنمية في تحديد الخصائص المالية القطاعية. وكما هو موضح في الشكل أدناه، فإن الاستعاضة عن المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى قد تؤدي إما إلى فائض في التمويل أو إلى فجوة تمويلية.

ليس ثمة فجوة مالية في قطاع الطاقة، في حين تبدو فجوة الانتقال في قطاع الصحة عميقة ودائمة

الالتزامات بملايين دولارات الولايات المتحدة، متوسط الفترة 2012-2016، بأسعار عام 2016



المصدر: Cécilia Piemonte and others, "Transition Finance: Introducing a new concept", OECD Development Co-operation Working Papers (Paris, OECD Publishing, 2019). متاح على الموقع: <https://doi.org/10.1787/2dad64fb-en>.

في قطاع الطاقة (الجانب الأيسر في الشكل أعلاه)، هناك استعاضة تامة عن المساعدة الإنمائية الرسمية بتدفقات رسمية أخرى، في ظل مستوى ثابت من التمويل على نطاق طيف الانتقال، من مستويات الدخل المنخفض إلى المرتفع. أما في حالة قطاع الصحة، فإن فجوة الانتقال الواسعة للغاية تنتج عن مجموع التدفقتين كليهما. وينبغي أن يتحلى الشركاء في التنمية باليقظة خصوصاً عند ظهور

هذا السيناريو. والواقع أن الاعتماد الكبير على المساعدة الإنمائية الرسمية يزيد من شدة تحديات الانتقال المالية والحاجة إلى اتخاذ تدابير لتحقيق القدرة على الصمود^(١).

(١) Olivier Cattaneo and Cécilia Piemonte, “Transition Finance Compendium: Challenges and recommendations for the Development Assistance Committee”, OECD Development Co-operation Working Papers, No. 94 (Paris, OECD Publishing, 2021 متاح على الموقع: <https://doi.org/10.1787/90f219b1-en>).

49 - وتمشيا مع أطر التمويل الوطنية المتكاملة للأمم المتحدة، ينبغي للبلدان الأقل نمواً التي تُرفع من القائمة أو رُفعت حديثاً أن تصمم استراتيجيات تمويل شاملة ودينامية تأخذ في الحسبان تحديات التمويل الانتقالية. وينبغي أن تراعي استراتيجيات التمويل هذه الأدوار والمزايا النسبية لمختلف مصادر التمويل والشركاء، فضلاً عن تطور أنوارها عبر مختلف مراحل الانتقال. وينبغي لها أيضاً أن تستغل تنوع حافظات شركاء التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف لضمان التكامل والاستخدام الأمثل للتمويل الإنمائي الرسمي. ومن بين أقل البلدان نمواً الـ 16 الجاري رفعها من القائمة، هناك 12 بلداً في مرحلة ما من عملية أطر التمويل الوطنية المتكاملة.

50 - وهناك حاجة إلى توجيه أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات المحددة الأهداف لمساعدة البلدان على تقادي خطر فجوات التمويل أو فخاخ الديون التي تتجم عن المعالم الرئيسية للانتقال، مثل رفع الديون. وسيكون هذا الدعم مفيداً على نحو خاص في مساعدة البلدان التي تُرفع من القائمة أو رُفعت منها حديثاً على استيعاب مشهد تمويل التنمية المستدامة المعقد وتقييم واستعراض خياراتها التمويلية في ضوء ظروفها المتغيرة. كما سيضمن ذلك تقادي هذه البلدان لعقبات التمويل المشتركة، ولا سيما القرارات التي قد تقيد حصولها على التمويل في المستقبل أو تؤدي، في أسوأ الاحتمالات، إلى حالات ضائقة مالية. وتشمل المجالات الخاصة التي يمكن لأقل البلدان نمواً أن تستفيد فيها من هذا الدعم طلب الحصول على فرص التمويل التي تتيحها الصناديق الخضراء وتصميم خطط مبتكرة لتخفيف عبء الديون يمكن أن تساعد هذه البلدان على تحقيق انتعاش أخضر، مثل مبادلة الديون بتدابير لحفظ الطبيعة أو مبادلة الديون بإجراءات للتكيف مع تغير المناخ.

51 - والتخطيط المتأني للانتقال أمر حاسم لضمان قدرة جهود التعاون الإنمائي وآثاره في البلدان الأقل نمواً التي ترفع من القائمة على الصمود. وينبغي أن يساعد التخطيط للانتقال في تأمين التنوع التدريجي لمصادر التمويل والاستعاضة عنها في كل مرحلة من مراحل الانتقال في بلد ما، وذلك بإدراج التركيز المبكر على تعزيز تعبئة الموارد المحلية وتشجيع الاستثمار الخاص وإنشاء الأسواق. وينبغي أن يشمل التخطيط للانتقال أيضاً تأمين خصائص التمويل الإنمائي، أي مبادئ فعالية المعونة، بالعمل مع القطاع الخاص على زيادة المكاسب الإنمائية المتأنية من التجارة والاستثمار وتهيئة الظروف للتمويل المستدام والشامل للجميع بقيادة القطاع الخاص. ويمكن تحقيق ذلك من خلال عمل محدد لتحسين فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية مع ضمان انعكاس الآثار على الاقتصاد المحلي أو تعزيز الأبعاد الإنمائية لسلاسل القيمة العالمية.

سابعاً - الدعم المنسق الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لعملية الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً

52 - سيتعين على البلدان التي تُرفع من القائمة والتي رُفعت منها بالفعل إعداد استراتيجية وطنية للانتقال السلس بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين والتجاريين، بمن فيهم الشركاء من بلدان الجنوب. وسيتعين عليها أن تفعل ذلك بمساعدة محددة الهدف ومنسقة، بأساليب تشمل استخدام المذكرة التوجيهية المتعلقة باستراتيجية الانتقال السلس والدعم المخصص الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لبناء القدرات، على النحو الذي أوصت به الجمعية العامة. ويُنظر إلى إعداد الاستراتيجية على أنه الأساس لعملية انتقال ناجحة تكفل ألا يؤدي الإلغاء التدريجي لتدابير الدعم لأقل البلدان نمواً إلى تعطيل التنمية في بلد ما.

53 - وكما هو موضح في الفرع الثالث، تهدف فرقة العمل المشتركة بين الوكالات إلى بلورة الوعي والدعم السياسي للبلدان التي تُرفع من القائمة حتى يتسنى للبلدان الأخرى أن تفهم على نحو أفضل التحديات التي تُواجه بعد الرفع. وبناءً على طلبات البلدان، حشدت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المنظومة وغيرها من الشركاء الدوليين والإقليميين المعنيين حول حلقات عمل مشتركة على الصعيد القطري تكفل مشاركة واسعة من جانب أصحاب المصلحة المتعددين، بمن فيهم شركاء التنمية الرئيسيون، وممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص المهتمون بمعرفة المزيد عن التغيرات المرتبطة بالرفع من القائمة وعن الخطط الحكومية. ونُظمت حلقتا عمل مشتركتان في جزر سليمان وسان تومي وبرينسيبي في عام 2019⁽²⁵⁾. كما نظمت فرقة العمل دورات افتراضية مخصصة، لكل بلد يُرفع من القائمة، بمشاركة المنسقين المقيمين للأمم المتحدة بغية وضع برامج عمل مشتركة للدعم من شأنها أن تساعد الحكومات في صياغتها لاستراتيجيات الانتقال السلس.

54 - وفي إطار مظلة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، قامت أمانة لجنة السياسات الإنمائية، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي، بتصميم مرفق لدعم الخروج المستدام من القائمة وعرضته خلال العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، وذلك استجابة لطلبات المتزيدة من البلدان التي تُرفع من قائمة أقل البلدان نمواً أو التي رُفعت منها حديثاً. ويشمل المرفق تطوير القدرات المخصصة والدعم الاستشاري التقني في إعداد وإدارة عملية الرفع من القائمة والانتقال السلس نحو التنمية المستدامة في بيئة ما بعد كوفيد-19. وهو يتماشى مع تقرير لجنة السياسات الإنمائية لعام 2020 المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2020/33) الذي يوضح الحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة في الوصول إلى تدابير الدعم القائمة والجديدة من الشركاء الإنمائيين والتجاريين و/أو توسيع نطاقها من أجل البلدان التي تُرفع من قائمة أقل البلدان نمواً أو التي رُفعت منها حديثاً. وهو يعد أيضاً استجابة لخريطة الطريق التي وضعها الأمين العام لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

55 - وسيقدم المرفق مجموعة من خدمات الدعم والاستشارات التقنية المخصصة لبناء القدرات عبر ستة خطوط رئيسية لتقديم الخدمات، هي: (أ) معالجة فقدان تدابير الدعم الدولية الخاصة حالياً بأقل البلدان نمواً؛ (ب) تحسين قدرة البلدان التي تُرفع من القائمة أو التي رُفعت منها حديثاً على الحصول على دعم لا يقتصر على أقل البلدان نمواً؛ (ج) إعداد وتنفيذ استراتيجية للانتقال السلس؛ (د) المساعدة في الحصول على تمويل

(25) انظر الموقع الشبكي لمكتب الممثل السامي للأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على الموقع التالي: <https://www.un.org/ohrrls/content/graduation-task-force>.

للاتصال؛ (هـ) تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والحوار وتبادل المعارف والخبرات الخاصة بكل بلد وكل منطقة على حدة؛ (و) ضمان المشاركة الفعالة في عملية الرصد التي تقوم بها لجنة السياسات الإنمائية.

56 - وقد استرشدت هذه الخدمات بالردود المقدمة من أقل البلدان نموا البالغ عددها 46 بلدا عن طريق دراسة استقصائية إلكترونية بشأن احتياجات تنمية القدرات أجرتها أمانة لجنة السياسات الإنمائية ومكتب الممثل السامي في الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه 2021. وسيتواصل تعزيزها وإثرائها بتجارب البلدان التي استخدمت الخدمات، بما يكفل أن يظل المرفق وثيق الصلة بالاحتياجات المتغيرة للبلدان التي تُرفع من القائمة أو التي رُفعت منها حديثا.

57 - ومع ربط الأهلية للاستفادة من المرفق بالوفاء بمعايير الرفع من القائمة، فسُمنح الأولوية أيضا لاحتياجات أقل البلدان نموا التي تستوفي المعايير في عامي 2024 أو 2027 بحسب أولويات شركاء المرفق في العقد المقبل. وفي البداية، سيكون هناك تركيز على البلدان الـ 16 التي تُرفع من قائمة أقل البلدان نموا أو التي رُفعت منها حديثا، وكذلك على البلدان التي تستوفي معايير الرفع في إطار استعراض لجنة السياسات الإنمائية والتي تبين بوضوح أن الخروج من القائمة يمثل أولوية رئيسية في خططها وسياساتها الإنمائية المتوسطة والطويلة الأجل. ويمكن لهذه البلدان، بالموارد المتاحة، أن تصل إلى الخدمات المقدمة في إطار المرفق عن طريق تقديم طلب خطي رسمي إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي.

58 - والبلدان، إلى جانب الشركاء الرئيسيين في المرفق، تتاح لها الفرصة لاختيار الحلول الخاصة بكل بلد بحسبما يحتاج إليه في إطار كل خدمة معروضة، والمشاركة في تصميمها، وهي حلول تعكس القدرة الاستيعابية للبلدان. وقد تختلف هذه الاحتياجات من بلد إلى آخر، وحيثما تكون الاحتياجات مشتركة، فسيُنظر في العمل المشترك فيما بين بلدان الجنوب. وستعالج هذه الخدمات أشد القيود التي تواجهها البلدان التي تُرفع من قائمة أقل البلدان نموا أو التي رُفعت منها، وستكون محددة زمنيا لكل بلد يتلقى الدعم. وتتولى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تجريب خمس من الخدمات الست المعروضة في فائزات بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

59 - وستنفذ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الخدمات التي يقدمها المرفق، بصفتها أمانة لجنة السياسات الإنمائية، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي والمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية واللجان الإقليمية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة والكيانات غير التابعة للأمم المتحدة، ومعظمها أعضاء في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات. ومن شأن ذلك أن يساعد على تعزيز وتبسيط تقديم خدمات أكثر كفاءة وتكاملا. وسيسهل المرفق في عمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات وسيعزز الدعم المنسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة للبلدان التي تُرفع من القائمة أو التي رُفعت منها.

60 - ويتطلب نجاح المرفق شراكة عالمية نشطة. وسيطلب المرفق، وهو بصدد استكشاف ذلك، شراكات محتملة لتوفير دعم مبتكر ومحدد لتلبية احتياجات البلدان الـ 16 التي تُرفع من القائمة في مجالي بناء القدرات وتقديم الاستشارات المتصلين بالرفع من القائمة. كما سيلزم توفير تبرعات وإدارتها بفعالية وكفاءة. والشراكات التي يجري النظر فيها تُبرم مع شركاء يعملون بالفعل مع البلدان المعنية وفي مجالات ترتبط ارتباطا مباشرا بطبيعة الخدمات التي ستقدم من خلال المرفق. وتندرج هذه الشراكات ضمن أربع فئات رئيسية هي: (أ) المشورة السياساتية والتقنية، (ب) الشؤون المالية، (ج) الاستثمار، (د) القروض والقطاع

الخاص. ومع الحاجة الهائلة إلى القدرات التكنولوجية ونقل التكنولوجيا، فإن الجهات الفاعلة الخاصة في قطاع التكنولوجيا والبنية التحتية هي المفتاح لهذه الشراكات لضمان خروج جميع البلدان على نحو مستدام من القائمة وقدرتها على الصمود خارجها.

ثامنا - الاستنتاجات والتوصيات

61 - نظراً إلى أن عدداً قياسيماً من أقل البلدان نمواً يفي بعتبات الرفع من القائمة، فسيُلزَم تهيئة الظروف اللازمة لضمان أن يؤدي رفعها إلى نمو وازدهار اقتصاديين مستدامين. وهناك حاجة إلى تعزيز تدابير الانتقال السلس وبرامج الدعم المنسقة التابعة للشركاء التجاريين والإنمائيين لمعالجة مواطن الضعف المحددة في البلدان التي تُرفع من القائمة.

62 - وينبغي مواصلة تعزيز جميع تدابير الانتقال السلس القائمة وتوسيع نطاقها. وتوجّه الدعوة إلى الشركاء التجاريين والإنمائيين، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، الذين لم يوسعوا بعد نطاق تدابير الدعم الخاصة بأقل البلدان نمواً لتشمل البلدان التي رُفعت من القائمة للقيام بذلك على وجه السرعة.

63 - وتتطلب البلدان الأقل نمواً التي تُرفع من القائمة تدابير دعم مصممة خصيصاً لكل سياق قطري. وتتطلب البلدان تدابير دعم جديدة وملموسة ومحددة ومخصصة لها، وذلك نظراً إلى اختلاف مراحل نموها وقدراتها الإنتاجية وقدرتها على تحليل السياسات واتخاذ إجراءات في مجالات شتى، بما في ذلك التجارة وحقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا والدراية الفنية والتمويل الابتكاري للتنمية. وفي الحالات التي تنشأ فيها احتياجات مشتركة، يمكن النظر في حلول مشتركة بين بلدان الجنوب والآليات الإقليمية التي تعزز الخبرة الفنية من بلدان الجنوب لمساعدة البلدان على التحضير للخروج المستدام من القائمة والانتقال السلس. وسيكون الدعم التقني والمالي من المجتمع الدولي، وخصوصاً الشركاء الإنمائيين والتجاريين، للبلدان التي تُرفع من القائمة والتي رُفعت منها بالفعل، مفيداً.

64 - وفضلاً عن ذلك، يمثل مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، المقرر عقده في الدوحة في كانون الثاني/يناير 2022، فرصة حاسمة للمجتمع الدولي لاعتماد تدابير دعم دولية جديدة ومحسنة للبلدان الأقل نمواً التي تُرفع من القائمة، ولا سيما فيما يتعلق بالحصول على التمويل الميسر وتيسير آليات وأدوات التمويل المبتكرة، بما في ذلك الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ والمرافق المناخية، وتعزيز التجارة، بما يشمل الوصول إلى الأسواق والتنفيذ المرن لأنظمة الحماية الفكرية بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

65 - وسيوفر مؤتمر الأمم المتحدة الخامس أيضاً منتدى للسعي إلى اتباع نهج معزز على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ينسقه مكتب الممثل السامي بالتعاون الوثيق مع المنسقين المقيمين، للاستجابة بفعالية للطلب المتزايد على دعم منظومة الأمم المتحدة من جانب أقل البلدان نمواً التي تفي بمعايير الرفع من القائمة.

66 - وثمة حاجة إلى شراكة عالمية منشطة لدعم عمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات من أجل تقديم دعم مصمم خصيصاً لكل بلد على حدة من البلدان التي تُرفع من القائمة. وينبغي لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات أن تواصل، بناءً على طلب البلدان، تنظيم حلقات عمل قطرية مشتركة تابعة للأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين والأفرقة القطرية وسائر الشركاء، بما في ذلك

الشركاء الرئيسيون في التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وينبغي للمرفق أن ينسق تقديم الدعم التقني والخدمات الاستشارية الخاصة بكل بلد بناء على الطلب فيما يتعلق بالخطوات التي ينطوي عليها إنشاء آليات استشارية وفي إعداد استراتيجيات الانتقال السلس. وينبغي أن يشمل هذا الدعم أيضا مزيدا من الوضوح بشأن عملية الانتقال، ولا سيما فيما يتعلق بنوع ومدى الدعم الذي قد تتلقاه البلدان بعد رفع اسمها من القائمة والسياسات الوطنية التي ينبغي للبلدان اتباعها، وزيادة الدعم لمعالجة القيود المفروضة على القدرات المؤسسية، وتحسين الحوكمة السليمة. وينبغي أيضا تقديم الدعم التقني وبناء القدرات من أجل المفاوضات التجارية والمالية.

67 - وينبغي بذل جهود محددة الأهداف في مجالي المساعدة التقنية وبناء القدرات لمساعدة البلدان التي تُرفع من القائمة أو التي رُفعت منها حديثا على تفادي المخاطر المرتبطة بالمعالم الرئيسية للانتقال - مثل الرفع من القائمة - مما يؤدي إلى ثغرات في التمويل أو الوقوع في فخاخ الديون. وينبغي أن يكون الهدف من هذا الدعم هو مساعدة هذه البلدان على اجتياز مشهد التمويل المعقد للتنمية المستدامة وتحديد الشركاء والأدوات التي تناسب الغرض على أفضل وجه في مختلف مراحل الانتقال.

68 - والتخطيط الحذر للانتقال أمر بالغ الأهمية لضمان مرونة جهود التعاون الإنمائي والنتائج الإنمائية في البلدان الأقل نمواً التي تُرفع من القائمة. وينبغي أن يساعد التخطيط للانتقال على تأمين التنوع التدريجي لمصادر التمويل والاستعاضة عنها في كل مرحلة من مراحل الانتقال في البلد المعني، وذلك بإدراج تركيز مبكر على تعزيز تعبئة الموارد المحلية وتشجيع الاستثمار الخاص وتهيئة الأسواق.

69 - وقد ترغب الدول الأعضاء في النظر في تخصيص جزء من منتدَى التعاون الإنمائي للتحديات المتعلقة برفع أقل البلدان نمواً من القائمة وتمويلها في مرحلة الانتقال بغية تعزيز الشراكات، وتوفير حيز للرصد المنتظم، وزيادة الاهتمام في حالات الأزمات.